لدى حضوره الحفل الخطابي بمناسبة اليوم العالمي للمستهلك

رئيس الوزراء يؤكد مضي الحكومة في تبني إستراتيجية للأمن الغذائي

حماية المستهلك تحتل أولوية مطلقة لدى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح

صنعاء /سبأ:

أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة ماضية في تبني ومناقشة استراتيجية للأمن الغذائي، بالشراكة مع القطاع الخاص،ومنظمات المجتمع المدني.

وأوضح رئيس الوزراء لدى حضوره أمس بصنعاء الحفل الخطابي بمناسبة اليوم العالمي للمستهلك ان الهدف من هذه الاستراتيجية مساعدة البلد على الوصول إلى هدفه في تجسيد الأمن الغذائي بمفهومه الشامل الذي يؤمن قدرة الدولة على مواجهة هذا النوع من الأزمات ويتيح لها القدرة على التدخل لحفظ توازن السوق في أحلك الظروف.

الغاية النهائية هي حماية المستهلك من تقلبات السوقين الدولية والمحلية

الحكومة ماضية في جهودها الرامية إلى تحقيق بيئة استهلاكية آمنة وعادلة تستجيب لحقوق المستهلك الثمانية

وقال« الغاية النهائية هي حماية المستهلك من تقلبات السوق الدولية والمحلية والإيفاء بمتطلباته في العيش ضمن ظروف مستقرة لا يفقد فيها حقه في الحصول على احتياجاته الأساسية».

وأشار الدكتور مجور الى ان حماية المستهلك تحتل أولوية مطلقة للقيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، الذي حفل برنامجه الانتخابي بمحددات هامة عكست شمولية رؤية فخامته واستيعابها لمفهوم حماية المستهلك مما أكسب الموضوع أهميته وحيويته التي لا تقبل المزايدة من أي كان.

وقال«وتأسيسا على هذه المحددات الرئاسية نؤكد في الحكومة أن العناية بحماية حقوق المستهلك هي واجب أساسي من واجباتها في هذا اليوم وفي سائر أيام السنة، ذلك أن اهتمام ونشاط الحكومة في مختلف المجالات متوخين تحقيق هدف أساسي هو تأمين الاحتياجات الأساسية للمستهلكين جميعاً وصولاً إلى حياة معيشية أفضل وأكثر استقراراً».

ونوه باهمية ودلالة الاحتفال باليوم العالمي للمستهلك الخامس عشر من مارس، ليس فقط بالنسبة للمستهلكين ولكن للدولة والحكومة في المقام الأول.

وحيا رئيس الوزراء بهذه المناسبة الجهود الرائعة التي ينهض بها المجتمع المدني بمختلف منظماته واتحاداته وفي مقدمتها الجمعية اليمنية لحماية المستهلك التي تجسد بنشاطها الدور الأهم والأبرز في منظومة الشراكة المتينة القائمة بين الحكومة والمجتمع المدني الموجهة لفائدة المستهلكين.

وقال« إننا في الحكومة مهتمون للغاية بمضمون الشعار الذي يقام في ظله هذا الاحتفال «تحديات الأغذية الموجهة للأطفال» وبما يؤشر إليه من معان مهمة وهو شعار يذكرنا جميعاً بواجباتنا كشركاء في قضية حيوية هي حماية حقوق المستهلك،تجاه فئة هامة من شريحة المستهلكين في اليمن».

وأضاف « إن الأطفال هم فلذات الأكباد وزهرات الحياة وهم بهجة الحاضر وكل المستقبل والعناية بهم مؤشرٌ سلوكيٌ يكتسب أهميته من كونه يصدر عن طبيعة فهمنا وتصورنا للمستقبل الذي نريد».

وأكد الدكتور مجور بهذا الخصوص ان الحكومة تقوم بواجباتها، تجاه فئة الأطفال، ملتزمة بالتعريف الديمغرافي لهذه الفئة من قبل الخبراء المتخصصين بقضايا السكان.. مشيرا الى إن الحكومة تتبنى قضايا الطفولة كحزمة متكاملة تبدأ بالرعاية الصحية في إطار مفهوم صحة الأم والطفل وتشمل التعليم من الحضانة إلى آخر صف دراسي من مرحلة التعليم الأساسي.

وقال هذا بالاضافة الى متطلبات الغذاء المتكامل لنمو الطفل في إطار اهتمامها بتحسين معيشة الأسرة والمجتمع الذي يحتضن هذه الفئة ويتقاسم مع الحكومة مهمة الرعاية والتنشئة على الأسس الدينية والوطنية».

وأضاف «إذا كانت قطاعات متعددة في الحكومة تعتبر الطفولة جزءاً أساسياً من مهمتها تجاه المجتمع فإن حرص الدولة على وضع سياسات ومعايير تستوعب متطلبات البناء الصحي والذهني والتربوي والعلمي لهذه الفئة الهامة في المجتمع يترجم في بعده المؤسسي بإنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة».

وجدد رئيس الوزراء التاكيد على مضي الحكومة في جهودها الرامية إلى تحقيق بيئة استهلاكية آمنة وعادلة وأكثر توازناً تستجيب لحقوق المستهلك الثمانية التي ارتكز عليها قانون حماية المستهلك الصادر في شهر سبتمبر 2008م.

وأوضح ان جهود الحكومة تمضي في مسارات ثلاثة، الاول تطوير المستوى التشريعي والإجرائي، باصدار حزمة من القوانين لتحفيز البيئة الإنتاجية القادرة على المساهمة في تلبية جزء من احتياجات المستهلك على المستوى الوطني في إطار مفهوم الأمن الغذائي والمعيشي للمستهلك، والثاني توظيف أموال طائلة في إطار خططها التنموية الخمسية من أجل تقوية وتحسينً البنيةً التحتية للخدمات الأساسية.

وقال« وحرصت الحكومة ضمن المسار الثالث على بناء شراكة حقيقية فعالة ومثمرة مع المجتمع بفعالياته وبناه المختلفة ومنظماته واتحاداته المدنية ومع القطاع الخاص إيماناً منها بأن تحقيق هدف التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة في إطار اقتصاد قوي ومتماسك لا تتم إلا بهذه الشراكة».

وفي الحفل الذي نظمته الجمعية اليمنية لحماية المستهلك القى وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل كلمة تطرق فيها الى المسئوليات التي تضطلع بها الوزارة تجاه المستهلك وحماية حقوقه.. مؤكدا ان الايفاء بتلك الحقوق ينبغي ان يأتي في اطار سياسة شاملة ومتوازنة تراعي حرية السوق، ولاتتوانى في استخدام الصلاحيات التي كفلها القانون في الرقابة على الاسواق والتأكد من سلامة العلاقة بين اطراف العملية الاستهلاكية.

ولفت الوزير المتوكل الى حرص وزارة الصناعة والتجارة خلال الفترة الماضية على تأمين الارضية الاساسية لهذه المسالة وابرزها القانون رقم 46لسنة 2008 بشان حماية المستهلك.. مبينا ان حماية حقوق المستهلك بقدر ماهي مهمة الجهات الرسمية تتطلب الشراكة والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والاعلام.

واستعرض وزير الصناعة والتجارة تداعيات الازمة الغذائية العالمية وما تمثله من اولوية مطلقة لدى الحكومة .. مشيرا الى ان الحكومة عملت على خلق شراكة ايجابية مع القطاع الخاص للتعاطي مع الارتفاعات السعرية وتخفيف حدتها ووطاتها على المستهلكين.

كما القيت في الحفل كلمات من قبل امين عام المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الدكتورة نفيسة الجائفي ونائب رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل مقبل منصور ورئيس برلمان الاطفال رانيا عراسي وكلمة عن وزارة الصحة العامة والسكان اشارت جميعها الى اهمية دعم وتفعيل جهود جميعة حماية المستهلك لتمكينها من توسيع الرقابة على المواد التي تعج بها الاسواق خاصة تلك المتعلقة بالغذاء ومستلزمات الاطفال.

ودعت الكلمات الى تفعيل القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التغذية ومراجعة وتقييم برامج التغذية المدرسية والصحة المدرسية وتطويرها وبما يسهم في استهداف اكبر قدر ممكن من الاطفال .

وتخلل الحفل المقام تحت شعار «تحديات الاغذية الموجهة للاطفال»، عرض اسكتش مسرحي بعنوان « صرخة مستهلك».

حضر الحفل عدد من الوزراء والمسئولين في الجهات ذات العلاقة.

متى يصحو العرب صحوة رجل واحد؟

سعيد محمد سالمين

لماذا أصبحنا نحن ـ معشر العرب ـ عاجزين عن تقديم حلول ممكنة لمختلف مشاكلنا وقضايانا السياسة الخلافية والاتفاق على معالجتها بجدية ووعي وعزيمة ولو بخطوات بطيئة ومتأنية، بل ازددنا بمرور الزمن أكثر تباعدا وفرقة وتمزقا وهوانا بحق أنفسنا، وصون كرامتنا العربية، واستخفافا بمصالحنا المشتركة ومصيرنا القومي؟ ألم يحن الوقت بعد لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بنا؟

إننا لاندري إلى أين يقودنا هذا البلاء الذي أصابنا في مقتل، وأفقدنا القدرة على التفكير السليم في تدارك أخطائنا، والتنبه لمن يحيق بنا من سوء ومكر وخديعة واستهانة فاق كل وصف، ولاندري ـ أيضا ـ متى سنفوق من سباتنا العميق، ومن تكرار الضربات المتلاحقة علينا، بحيث نصحو صحوة رجل واحد موحد الإدارة والرؤية والبصيرة، يصنع القرار السياسي الداعم لمصالح الأمة العربية، الحريص على صيانتها، مهما تباينت أنظمة الحكم فيها، وذلك على قاعدة لاضرر، حتى يحترمنا الغير، ويخضع لإرادتنا الواحدة التي تتعامل بنظرة واحدة في تحقيق مصالحنا المشتركة وعلى مستوى الندية المتبادلة مع الغير، فبقدر أهل العزم تأتي العزائم.

ينبغي علينا أن نؤمن إيمانا عميقا بضرورة نبذ الخلافات أولاً مع الطرف العربي الآخر، وتوحيد قوتنا الذاتية التي تفوض الجهود مع أخلاص النواياً، من أجل تنمية وتطوير مجتمعنا العربي علميا واقتصاديا واجتماعيا ، وصولا إلى بناء قوة ذاتية لابيه حقيقة يمكنها أن تحمي حياض الوطن العربي وسكانه من أي هيمنة إقليمية في المنطقة، أو من قوة احتلال خارجية تهدد أمنه لقومي بسوء.

كم يحدونا الأمل أن نقتدي ونستفيد من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي أصبح ـ اليوم ـ يشكل تكتلا اقتصاديا موحدا وقوة سياسية وأمنية لايستهان بها، ومظلة واقية تحمي لمصالح الأوروبية الاقتصادية والتجارية في ظل التنافس التجاري العالمي، بالرغم من اختلاف اللغات والثقافة والتاريخ وتباين المصالح بين الدول المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي، علما بأن أوروبا كانت بالأمس مصدر الشرور والحروب، ما لليوم فهي الحضن الحاضن لكل الدول الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي بعد أن تداركوا أخطاءهم الجسيمة، واعترفوا بحقيقتها وماجلبته لهم من مآسي وكوارث إنسانية ومتاعب نفسية، فعقدوا العزم على نبذ خلافاتهم السياسية والثأرات السابقة، والتغلب عليها وتسويتها بعقلانية وموضوعية وبثقة صادقة متبادلة، بل بكل إخلاص ونوايا خالصة لصالح كل اوروبا وأمنها القومي واستقرارها وتلامين مصالحها الاقتصادية والسياسية والتجارية في الداخل والخارج لما يخدم شعوبها في التقدم والرخاء والعلم والتقنية والعيش الكريم.

ترى، أليس بإمكاننا أن نغير ما بأنفسنا، وأن نعترف بأخطائنا، وتقصيرنا في أداء واجباتنا القومية في التآزر والتعاضد، وإعلاء كلمتنا العلياء السويّة في انتزاع حقوقنا المسلوبة واستعادة كرامتنا العربية المهدورة، ونبذ خلافاتنا السياسية، ومحاولة تسويتها بجدية، وتعزيز مقومات نهضتنا في التنمية البشرية الشاقلة بها يساعدنا على التطور والتقدم وبناء المستقبل المشرق لأمتنا العربية للصادق بركب الحضارة الإنسانية المعاصرة؟

لمناقشة أوضاع السجناء والسجون

مجلس الشورى يبدأ جلسات اجتماعه السادس من دورة الانعقاد الأولى

صنعاء /سبأ:

بدأ مجلس الشورى أمس عقد جلسات اجتماعه السادس من دورة الانعقاد الأولى للمجلس للعام 2009م برئاسة نائب رئيس المجلس محسن محمد العلفي والمكرسة لمناقشة أوضاع السجون والسجناء في ضوء تقرير لجنة الحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني بالمجلس.

و قدمت لجنة الحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني تقريرها حول موضوع السجون والسجناء للعام 2008م والذي قام بقراءته رئيس لجنة الحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني محمد محمد الطيب ونائب رئيس اللجنة يحيى الحباري وعضو اللجنة يحيى الكحلاني وعضوا المجلس عبدالواحد الربيعي وفاطمة محمد بن محمد .

وقد تضمن التقرير عرضا شاملا لقضايا السجون والسجناء باعتبارها من اولويات التوجه المدني في العصر الحاضر وباعتبارها جزءا من منظومة العدالة.

وأشار التقرير الى ان الدستور والتشريعات النافذة في اليمن قد احاطت الحرية الشخصية للفرد بسياج منيع من الضمانات التي ينبغي احترامها تحقيقا لمبادئ العدالة، واكدت وجوب توافر المحاكمة العادلة حتى صدور حكم قضائي بات .

وفي هذا السياق قامت اللجنة بزيارة عدد من السجون في بعض محافظات الجمهورية في العام 2008م بهدف التعرف على اوضاع السجون والسجناء ومدى الالتزام بالانظمة والقوانين المتصلة بأجهزة العدالة المختلفة ولقياس مدى التطور الذي تشهده تلك المنشآت .

كما عقدت اللجنة عددا من اللقاءات مع المختصين وقامت بجمع المعلومات والملفات من النيابة ومصلحة السجون .

وخلص تقرير اللجنة الى جملة من التوصيات التي اكدت اهمية وضع خطة خمسية تحدد فيها استراتيجية شاملة لتطوير السجون في مختلف المحافظات بما يحقق روح النصوص الدستورية والتشريعية والقانونية وعلى وجه الخصوص قانون تنظيم السجون رقم «48» لسنة 1991م .

وأوصى التقرير كذلك بإنشاء مراكز للاحداث في كافة محافظات الجمهورية وإعطاء قضايا السجينات طابع القضايا المستعجلة وإنشاء سجون احتياطية مستقلة للنساء فضلا عن تخصيص كادر طبي وانتدابهم في كافة السجون وانشاء الصيدليات وتزويدها بالادوية لمساعدة السجناء المرضى والذين يحتاجون الى رعاية صحية .

واوصى التقرير بتجهيز ورش ومعامل بغرض اعادة تأهيل المساجين وكذا عمل برامج محو الأمية للسجناء وانشاء مكتبات داخل السجون وتزويدها بالكتب التي تسهم في مكافحة الجريمة .

كما اوصى التقرير بادخال التعديلات اللازمة على قانون الاجراءات الجزائية بما يكفل المحافظة على حقوق المتهم اثناء مرحلة التحقيق والمحاكمة .

ولفت التقرير الى اهمية اضطلاع المجالس المحلية في وضع حلول محلية ومعالجات لقضايا السجون والسجناء في المحافظات المختلفة اضافة الى تخصيص اماكن للعبادة داخل السجون ونشر الوعي الديني الذي من شأنه ان يساعد على تقويم سلوك السجناء بهدف اخراجهم للمجتمع مواطنين صالحين .

هذا وسيواصل المجلس اجتماعاته لمناقشة موضوع السجون والسجناء اليوم بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى احمد محمد الكحلاني ورئيس مصلحة السجون علي ناصر لخشع ومدير السجن المركزي بصنعاء مطهر الشعيبي ومدير عام مكافحة الامراض والترصد بوزارة الصحة عبدالكريم الكحلاني والقائم بأعمال البرنامج الوطني للصحة النفسية ضياء فضل .وكان المجلس قد استعرض في بداية الجلسة محضر اجتماعه السابق واقره.